

## ملخص القراءة العلمية لدور البلديات في الأزمات الوطنية الكبرى

للدكتور كرم كرم

يمكن أن يكون دور البلديات في الأزمات الوطنية الكبرى مبني على أزميتين كبيرين اليوم، وهما أزمة النازحين السوريين وأزمة الأمن الغذائي. البلدية منذ نشوؤها وبمراحل تطورها، مرتبطة بالأزمات الوطنية حتى ما قبل قيام الوطن.

وهذه الأزمات لا تسلط الضوء على دور البلدية فقط وإنما على تكوين السلطة اللبنانية وأزمة دور الدولة بالقيام بادوارها بمختلف الميادين من السياسي إلى الانمائي والسيادي. وهذه الأزمة ليست وليدة البارحة. وكان في كل المراحل يُعطى دور للبلدية، وكان هذا الدور دائماً مصدره السلطة المركزية، ولكنه كان يمثل المخرج أو الإدارة للأزمة وليس الحل.

يوجد ديناميكية محلية استطاعت أن تأخذ البلدية لتلعب دور أكبر من ما كان مطلوب منها بوقتها. إذ كان مطلوب تنظيم على المستوى العمراني والصحي والتجاري والترابي.

المرحلة المأزومة الأولى هي فترة الانتداب الفرنسي التي رُبّطت فيها مجالس البلدية، خاصة تلك الموجودة في جبل لبنان، بالحاكم الفرنسي.

المرحلة الثانية هي حرب 1968 والاصلاحات الشهابية التي لحقتها. من ناحية العدد، سنة 1959 كان عدد البلديات 220، أما في عام 1963 وصل عددها إلى 626. هذا التطور وضع البلدية أمام اشكالية أزمة الدولة ودورها، وبالتالي كان لا بد من النخب الشهابية وقتها أن تتطور وأن يأتي مكانها نخب عصرية مرتبطة بفكر الدوة الحديث. انضرت البلدية عندما انضرب المشروع الشهابي في نهاية الستينات، والأزمة توالى ولا زالت مستمرة حتى هذه الأيام. وليس من باب الصدفة أنه خلال الحرب الأهلية اللبنانية، أي فترة 1975 حتى 1990، كانت البلديات المكان الأول الذي وضعت قوى الأمر الواقع يدها عليها. وخلال تلك الفترة لم يستطع أي مجلس بلدي منتخب أن يتفرد بالقيام بانجازات وطنية أفادت المصلحة الوطنية.

ضربت البلديات وإمّا استبدلت بقوى الأمر الواقع أو أنشأت مكانها مؤسسات رديفة لها، إلى حد أنه بات مرادف اللامركزية الإدارية حينها اللامركزية السياسية الموسعة أو الفدرالية. فأقيمت الفدراليات، إمّا بالجبل أو

بالمناطق الشرقية. وعلى الرغم من تلك اللحظات الحرجة كانت لا تزال البلدية مهمة ولو لم يُعطى لها الدور المنوط بها.

في هذه الأيام نحن نعاني من تطبيق الأمن الغذائي والدولة تعاني في فرض سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية. لماذا لا نطلب من شرطة البلدية أن تقوم بمهام الأمن على شرط عدم القيام بجواز وأما فقط دوريات؟ من جانبٍ آخر، يوجد تطبيقات مخالفة لحقوق الانسان ومخالفة للدستور ومنها منع التجوّل، بعد ساعات محدّدة من الليل، فرضته بعض البلديات على بعض المقيمين في نطاقها من غير الجنسية اللبنانية. هذا ليس من مسؤوليّة البلديات وأما سببه عجز السلطة المركزيّة على القيام بدورها وانسحابها من الملف الأمني. موضوعٌ آخر هو الملف الغذائي. هذا الموضوع هو من صلب صلاحيّات البلدية ولها حق الاشراف والمتابعة والإضاءة. فلماذا لم تقم البلدية بهذا الدور إذًا؟ الجواب المتين واليقين هو عدم الاهتمام. من جهة، إنّ مجالس البلدية هي مجالس تسيويّة وهذا يخفّف من مسؤوليّات الطاقم البلدي الحاكم. ومن جهة أخرى، أنّه لا يوجد أحد في البلديات، فالبلديات فارغة وهي مجرد بلديات اصطيف. ولكن ما بين بين يوجد عدد خجول من البلديات المناضلة والمقاومة التي تحاول أن تحافظ على الدناميكيّة القائمة. أزمة البلدية هي أزمة الوطن. فالعلاقة بينهما انعكاسيّة، وبالتالي ما يحصل اليوم هو مجرد رأس الجليد والبلديات لا علاقة مباشرة لها وأما المسؤوليّة على الدولة والنظام العاجز عن القيام باصلاح أساسي وحققي.